



عقود الخدمة لجولات التراخيص ما لها وما عليها

محاضرة الى جامعة البصرة
١٣ نيسان ٢٠١٩

محمد المهدي العميدي

مدير عام

دائرة العقود والتراخيص البترولية



عقود الخدمة لجولات التراخيص

أولاً. دائرة العقود والتراخيص البترولية .

تأسست دائرة العقود والتراخيص البترولية في ٢٢ تموز ٢٠٠٧ بموجب الامر الوزاري المرقم د/١٣٠٧٨/١ استناداً الى كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ الدائرة القانونية بموجب كتابها المرقم عاجل ق/٢/١/٢٤/١٥٣ تتمثل واجبات ومسؤوليات الدائرة بما يلي:-

١. التخطيط والتنسيق والمتابعة لمراحل التراخيص والعقود النفطية.

٢. إدارة دورات التراخيص وحلقات المزايدة أو المناقصة والقيام بالمفاوضات مع شركات النفط بغية الدخول في عقود لتراخيص التنقيب والتطوير والإنتاج بحسب الصلاحيات المناطة بالوزارة.

٣. متابعة تنفيذ العقود المبرمة بالتنسيق مع الهيئات المختصة ودوائر الوزارة الأخرى.

عقود الخدمة لجولات التراخيص

ثانياً. جولات التراخيص واجراءاتها.

إن جولة أو جولات التراخيص تعني مجموعة من الإجراءات أو الأعمال التي يتم تنفيذها في الفترة التي تسبق توقيع العقود بمشاركة واسعة من الشركات النفطية والدوائر التابعة لوزارة النفط (مكتب المفتش العام، شركات نفط البصرة، نفط الشمال، نفط ميسان ونفط الوسط، شركة الاستكشافات النفطية، دائرة العقود والتراخيص البترولية، دائرة المكامن وتطوير الحقول، الدائرة القانونية، الدائرة الفنية، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة ودائرة الرقابة الداخلية وبعض ممثلي المحافظات)، وتتضمن هذه الإجراءات ما يلي:

١. اختيار الرقع الاستكشافية والحقول النفطية والغازية اعتماداً على ما يلي:

- أ - التوزيع الجغرافي بحيث يتم شمول جميع المحافظات، قدر الإمكان.
- ب - نوع المشاريع، سواء كانت رقعاً استكشافية أو حقول نفطية أو غازية.
- ج - حجم الحقول اعتماداً على حجم المخزون النفطي (كبيرة، متوسطة، صغيرة)
- د - مواقعها من عقد الإنتاج ومنظومة النقل والتصدير



عقود الخدمة لجولات التراخيص

- هـ - نوع الحقول، سواءً كانت منتجة أو مُستكشفة غير مطوّرة (خضراء).
و - نوع النفط، سواءً كان خفيفاً أو متوسط الى ثقيل.
ز - موقع الرقع الاستكشافية، سواءً كانت حدودية أو بعيدة عن الحدود.

٢. تجميع المعلومات الفنية عن المشاريع التي تم اختيارها والتي تشمل ما يلي:

- أ - معلومات المسح الزلزالي وتفسيره.
ب - المعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية (تحاليل اللباب).
ج - معلومات حفر الابار.
د - معلومات الفحوصات الجريانية للآبار (فحوصات الضغط، الحجم والحرارة).
هـ - معلومات الإنتاج، إن وجدت.
و - الدراسات السابقة.

٣. الإعلان الرسمي عن جولة التراخيص على الموقع الرسمي لوزارة النفط وفي بعض الصحف المحلية.



عقود الخدمة لجولات التراخيص

٤. تنظيم مؤتمر صحفي تُدعى اليه وسائل الأعلام المحلية والأجنبية يتحدث فيه وزير النفط عن المشاريع التي تم اختيارها، والتوقيعات الزمنية لتنفيذ الجولة.

٥. تأهيل الشركات الراغبة بالمشاركة في جولة التراخيص.

٦. إعداد خطط الاستكشاف والتطوير الأولية وتتضمن:

- أ – تخمين المخزون النفطي.
- ب – تقدير معدلات الإنتاج.
- ج – حساب عدد الابار الإنتاجية وأبار حقن الماء.
- د – المنشآت السطحية اللازمة (معالجة النفط، حقن الماء، تصنيع الغاز، محطات الكهرباء، البنية التحتية الخ)



عقود الخدمة لجولات التراخيص

هـ - تخمين الكلف الرأسمالية والتشغيلية المطلوبة للتطوير والإنتاج.
و - التوقعيات الزمنية لمراحل التطوير والإنتاج.
٧. إعداد النسخة الأولية للعقد.

٨. إعداد وثيقة المناقصة الأولية.

٩. تحضير حقيبة المعلومات والتي تضم:
أ - المعلومات الفنية الأولية (من دون الدراسات) الخاصة بكل رقعة استكشافية أو حقل.

ب - النسخة الأولية للعقد.

ج - وثيقة المناقصة الأولية.

١٠. تنظيم مؤتمر الترويج.

١١. تنظيم ورشة عمل لمناقشة المعلومات الفنية، العقد ووثيقة المناقصة الأولية.



عقود الخدمة لجولات التراخيص

١٢. استلام ملاحظات ومقترحات الشركات النفطية بخصوص العقد ووثيقة المناقصة الأولية ومناقشتها.

١٣. إعداد العقد المعياري (النسخة النهائية) ووثيقة المناقصة النهائية.

١٤. تنظيم عملية التنافس لاستلام عروض شركات النفط العالمية والإحالة على الشركة أو ائتلاف الشركات ذات العرض الأفضل من قبل لجنة برئاسة الوزير.

١٥. توقيع العقود بالأحرف الأولى.

١٦. استحصال موافقة مجلس الوزراء على توقيع العقود بشكل نهائي.

١٧. توقيع العقود بين أطرافها وإعلام الشركات المقاوله بتاريخ نفاذ العقود.



عقود الخدمة لجولات التراخيص



ثالثاً. لماذا لجأت الوزارة الى جولات التراخيص؟؟؟

١- تراجع الإنتاج من الحقول المنتجة وهي : كركوك، الرميلة، الزبير، غرب القرنة - ١ وحقول ميسان (بزركان، فكة وأبو غرب) بنسبة مئوية تزيد على (٥%) سنوياً، وكما في الجدول أدناه :-

الحقل	معدل الإنتاج بتاريخ النفاذ(ألف ب/ي)	معدل الإنتاج نهاية ٢٠١٨(ألف ب/ي)	المعدل الحالي (ألف ب/ي)
الرميلة	١,٠٦٦ ب/ي	٥٢٨ ب/ي	١,٤٤٠ ب/ي
الزبير	١٨٣ ب/ي	١١٧ ب/ي	٤٤٧ ب/ي
غ.ق-١	٢٤٤ ب/ي	١٥٦ ب/ي	٤٥٧ ب/ي
ميسان	٨٨ ب/ي	٥٨ ب/ي	٢٠٢ ب/ي
المجموع	١,٥٨١ ب/ي	٨٥٩ ب/ي	٢,٥٤٦ ب/ي

وبمقارنة مجموع معدلات الإنتاج بين العمود الثالث (معدل الإنتاج نهاية سنة ٢٠١٨ بعد حساب تراجع الإنتاج الطبيعي) وبين مجموع المعدلات الحالية في العمود الرابع (المعدل الحالي) يكون الفرق (١,٦٨٧) مليون برميل يومياً.

أما إذا تمت المقارنة بين العمودين الأول والرابع فيكون الفرق حوالي (٦٦٥) ألف برميل يومياً.



عقود الخدمة لجولات التراخيص

٢ - تطوير وإنتاج الحقول النفطية المكتشفة غير المطورة (الخضراء)، حيث يبلغ إنتاجها الحالي (كما في نهاية ٢٠١٨) :-

- بدرة = (٧٦,٠٠٠) ب/ي

- الغراف = (٨٧,٠٠٠) ب/ي

- الحلفاية = (٢٧٥,٠٠٠) ب/ي

- مجنون = (٢٣٠,٠٠٠) ب/ي

- غ. ق / ٢ = (٤٠٠,٠٠٠) ب/ي

- الأحب = (١٠٣,٠٠٠) ب/ي

ويكون مجموع معدلات إنتاجها مساوياً الى (١,١٧١) مليون ب/ي.

وبإضافة فرق معدلات الإنتاج للحقول المنتجة في (١) أعلاه ومقداره (١,٦٨٧) الى مجموع معدلات

إنتاج الحقول الخضراء **يصبح المجموع (٢,٨٥٨) مليون برميل يومياً ويمثل الزيادة بالإنتاج.**

أما الإنتاج الكلي للحقول حالياً فيساوي (٣,٧١٧) مليون برميل يومياً.

٣ - تطوير وإنتاج الحقول الغازية المكتشفة غير المطورة (الخضراء) وهي : عكاس، المنصورية والسيبة ليصل معدل إنتاجها من الغاز الحر الى (٨٢٠) مليون قدم مكعب قياسي يومياً.

عقود الخدمة لجولات التراخيص

٤ - استكشاف حقول نفطية وغازية جديدة بهدف تعزيز الاحتياطي المثبت للعراق من النفط والغاز.

٥ - عدم توفر الأموال اللازمة لدى الحكومة لتمويل مشاريع تطوير وإنتاج هذه الحقول أو لاستكشاف حقول جديدة (بلغت الاستثمارات من قبل الشركات الأجنبية لغاية نهاية سنة ٢٠١٨ حوالي ثلاثة وسبعين مليار دولار). أما مقدار الاستثمار لغاية نهاية سنة ٢٠١٤ فحوالي (٣٤) ثلاثة وأربعون مليار دولار (سنة تحقيق الإنتاج التجاري من الحقول). أي بمعدل (٧) مليار دولار سنوياً.

٦ - عدم كفاية الموارد البشرية المؤهلة لتنفيذ وإدارة هذه المشاريع.

٧ - صعوبة إجراءات تنفيذ المناقصات وإحالة العقود بالإضافة الى عدم تناسب الصلاحيات المالية للوزارة وشركاتها مع كلف هذه العقود.



عقود الخدمة لجولات التراخيص

رابعاً. عقود الخدمة ومسؤولية تنفيذها.

يكون توقيع عقود الخدمة بين الشركة الاستخراجية (نפט البصرة أو نفط الشمال أو نفط ميسان أو نفط الوسط أو نفط ذي قار) باعتبارها الطرف الأول وبين أي من شركات النفط العالمية أو ائتلاف الشركات كطرف ثاني.

تكون الشركة الاستخراجية مسؤولة بشكل كامل عن تنفيذ العقود التي وقعتها.

ويجب التمييز والفصل بشكل واضح بين العقود وأحكامها من جهة وبين إجراءات تنفيذ العقود من جهة أخرى، وعدم تحميل الإخفاق في التنفيذ على العقود نفسها.

تقوم دائرة العقود والتراخيص البترولية بتقديم الدعم والأسناد والأشراف العام على تنفيذ جميع عقود الخدمة، وهي ليست المسؤولة عن تنفيذ هذه العقود.



عقود الخدمة لجولات التراخيص

خامساً. أنواع المشاريع تحت عقود الخدمة.

١. جولة التراخيص الأولى: شملت الحقول المنتجة وهي الرميطة، الزبير، غرب القرنة / ١ وحقول ميسان (البزركان، الفكة وأبو غرب) التي كانت منتجة للنفط عند توقيع عقودها وبالمعدلات:

-- الرميطة : (١,٠٦٦) مليون ب/ي

-- الزبير : (١٨٣) ألف ب/ي

-- غرب القرنة / ١ : (٢٤٤) ألف ب/ي

-- حقول ميسان : (٨٨) ألف ب/ي

وبذلك يكون معدل الإنتاج الكلي من هذه الحقول الأربعة (١,٥٨١) مليون ب/ي.

تم احتساب معدل الهبوط الطبيعي للإنتاج بنسبة (٥%) سنوياً لكل حقل .



عقود الخدمة لجولات التراخيص

واعتماداً على معدل الهبوط الطبيعي للإنتاج، يكون معدل الإنتاج الكلي لهذه الحقول الأربعة (٨٥٩) ألف ب/ي كما في نهاية سنة ٢٠١٨.

٢. جولة التراخيص الثانية : وشملت الحقول المُكتشفة غير المُطوّرة أو غير المنتجة (الخضراء) وهي:

- غرب القرنة / ٢ في محافظة البصرة
- مجنون في محافظة البصرة
- الحلفاية في محافظة ميسان
- الغراف في محافظة ذي قار
- بـدر في محافظة واسط
- القيارة في محافظة نينوى
- نجملة في محافظة نينوى



عقود الخدمة لجولات التراخيص



ملاحظة: تم اعتبار حقل مجنون غير منتج بالرغم من وجود إنتاج سابق بمعدل (٥٠) ألف ب/ي، ولكن تم التعويض عن ذلك بزيادة معدل الانتاج التجاري الأول الى (١٧٥) ألف ب/ي.

مثال على المعدل السنوي لهبوط الإنتاج الطبيعي وإنتاج الذروة لأحد الحقول



مثال على المعدل السنوي لهبوط الإنتاج الطبيعي وإنتاج الذروة لأحد الحقول

توضيح الشكل السابق:

-- معدل الإنتاج الأولي (IPR) ومقداره (١,٠٦٦) مليون برميل يومياً.

-- المنحني الأحمر يمثل مخطط الإنتاج والزيادة بالإنتاج فوق معدل الإنتاج الأولي لحين تحقيق معدل إنتاج الذروة ثم هبوط الإنتاج من جديد.

-- المنحني البرتقالي يمثل معدل هبوط الإنتاج الطبيعي.

-- الأسهم باللون البني تمثل الإنتاج الإضافي (Incremental Production)، أو الزيادة بالإنتاج.



عقود الخدمة لجولات التراخيص

٣. جولة التراخيص الثالثة: وشملت الحقول الغازية المُكتشفة غير المُطوّرة وهي:

-- عكاس في محافظة الأنبار

-- المنصورية في محافظة ديالى

-- السبيبة في محافظة البصرة

٤. جولة التراخيص الرابعة: وشملت الرقع الاستكشافية:

-- الرقعة رقم (٨) في محافظة ديالى

-- الرقعة رقم (٩) في محافظة البصرة

-- الرقعة رقم (١٠) في محافظة ذي قار والمثنى

-- الرقعة رقم (١٢) في محافظة المثنى والنجف الأشرف



عقود الخدمة لجولات التراخيص

سادساً. لجنة الإدارة المشتركة وإدارة العمليات البترولية.

يتم تشكيل لجنة الإدارة المشتركة في غضون (٣٠) يوماً من تاريخ نفاذ العقد، وتضم أعداداً متساوية من طرفي العقد (٤-٥) أعضاء من كل طرف. يكون رئيس اللجنة من الجانب العراقي. تكون قرارات اللجنة بالإجماع. تعقد اللجنة (٤) اجتماعات سنوياً في الحالة الاعتيادية.

أهم واجبات وصلاحيات لجنة الإدارة المشتركة ما يلي:

١. مراجعة خطط التطوير ورفع التوصيات بشأنها.
٢. مراجعة برامج العمل والموازنات السنوية وإقرارها.
٣. مراجعة الإجراءات التشغيلية والمُصادقة عليها.
٤. مراجعة طلبات الشراء والعقود الثانوية وإحالتها حسب الصلاحيات المالية.
٥. المُصادقة على برامج التدريب.



عقود الخدمة لجولات التراخيص

٧. الإشراف والسيطرة على تنفيذ خطط التطوير وبرامج العمل وسياسة المشغل بشكل عام.
 ٨. مراجعة القوة العاملة والهيكل التنظيمي للمقاول والمُصادقة عليها.
 ٩. مراجعة الكشوفات المالية للمقاول.
 ١٠. المراجعة الدورية لكافة التقارير التي يقدمها المقاول والخاصة بتنفيذ العمليات البترولية لضمان حسن التنفيذ ورفع التوصيات بشأنها.
 ١١. تشكيل لجان فرعية تخصصية لمساعدتها في أعمالها.
- وإن قرارات لجنة الإدارة المشتركة تكون مُلزِمة لطرفي العقد، ولا تعفي المقاول من تنفيذ التزاماته التعاقدية.



عقود الخدمة لجولات التراخيص

سابعاً. العمالة العراقية.

اشتراطت عقود جولة التراخيص الأولى على أن تكون نسبة العمالة العراقية مع الشركات المقولة (٨٥%) من العمالة الكلية ونسبة (١٥%) من العمالة الأجنبية. والسبب في ذلك أن حقول هذه الجولة هي من الحقول المنتجة التي كانت تُدار وتُشغل أساساً من قبل الشركات الاستخراجية.

أما حقول جولات التراخيص الثانية والثالثة والرابعة، ولكون مشاريعها جديدة ولا يوجد فيها إنتاج سابق، فلا يوجد فيها نص على أية نسبة للعمالة العراقية. والسبب في ذلك أن الشركات المقولة تستهدف تنفيذ التزاماتها التعاقدية لتحقيق أهداف الإنتاج المنصوص عليها في العقود حسب التوقيتات الزمنية المحددة.

وبالإضافة الى ذلك، فقد تضمنت العقود ما يلي:

١. تشكيل شركة التشغيل المُشتركة بعد (٧) سنوات من تاريخ نفاذ العقود.

٢. قيام الشركات المقولة وبالتنسيق مع الشركات الاستخراجية بإعداد برامج لتدريب وتأهيل العراقيين بهدف توليهم المسؤوليات الإدارية والتشغيلية في كل مرحلة من مراحل تطوير الحقول.



عقود الخدمة لجولات التراخيص

٣. بعد (٣) سنوات من تاريخ النفاذ في عقود الجولة الأولى، وبعد (٦) سنوات من هذا التاريخ في عقود الجولات الأخرى، يجب على الشركات المقاوله إعداد وتقديم **خطة التعريق** بهدف تولي العمالة العراقية مسؤولية إدارة وتشغيل الحقول.

٤. إلزام الشركات المقاوله الطلب من المقاولين الثانويين تشغيل العمالة العراقية المؤهلة.

أن أعداد العمالة العراقية العاملة مع الشركات الأجنبية المقاوله المشغلة للحقول وكذلك الشركات المقاوله الثانوية بلغت الآلاف.

العراقيون العاملون مع الشركات الأجنبية المقاوله

<u>الحقل</u>	<u>الشركة</u>	<u>العمالة العراقية</u>	<u>العمالة الأجنبية</u>	<u>نسبة العراقيين</u>
الرميلة	BP	٦٨٢٥	٤٦٥	%٩٤
الزبير	ENI	٢٦٩٨	٤٨٨	%٨٥
غ. ق-١	ExxonMobil	١٥٨٥	١٥١	%٩١
غ. ق-٢	Lukoil	٥٧٦	٥٠٥	%٥٣



عقود الخدمة لجولات التراخيص



<u>الحقل</u>	<u>الشركة</u>	<u>العمالة العراقية</u>	<u>العمالة الأجنبية</u>	<u>نسبة العراقيين</u>
السيبة	كويت إنيرجي	١٥٧	٢٢	٨٨%
الحلفاية	بتروجينا	١١٦٢	٤٠٣	٧٤%
ميسان	سينوك	١٧٠٠	٢٤٩	٨٧%
بدره	كازبروم	٩٣٨	٨٤٨	٥٣%
الأحذب	الواحة	١١٢٥	١١٩٤	٤٩%
المجموع:		١٦٧٦٦	٤٣٢٥	٨٠%



عقود الخدمة لجولات التراخيص

العراقيون العاملون مع الشركات المقاولات الثانوية

العمالة العراقية

٥٨٨١

٣٠٥٩

١٠٣٦

٧٩٥

١٩٠

١٥٥

٥٧٣

١١٦٨٩

الحقل

الزبير

غ. ق-١

غ. ق-٢

مجنون

السيبة

الرقعة - ٩

شركة هالبرتون

المجموع:

هذا بالإضافة الى المئات من المقاولين الثانويين العراقيين الذين ينفذون العقود الثانوية، سواءً من كان منهم مقاولاً أصلاً أو من أصبح مقاولاً بسبب عقود الخدمة.



عقود الخدمة لجولات التراخيص

ثامناً. التدريب ونقل التقنية والبعثات الدراسية.

١. على الشركات المقابلة تخصيص مبالغ تتراوح بين (١-٥) مليون دولار سنوياً لأغراض التدريب ونقل التقنية والبعثات الدراسية وتطوير المراكز والمعاهد البحثية في العراق.
٢. على الشركات المقابلة، وبعد (٦) أشهر من تاريخ النفاذ وبالتنسيق مع الشركات الاستخراجية، إعداد وتنفيذ برامج التدريب والتأهيل للكوادر العراقية من أجل توليهم مسؤولية إدارة وتشغيل الحقول وفي كل مرحلة من مراحل التطوير.
٣. تم اشراك المئات من منتسبي كافة شركات ودوائر وزارة النفط في برامج تدريبية متعددة وفي اختصاصات مختلفة ، منها برامج نظرية واخرى عملية تطبيقية. وقد ادى ذلك الى تطور واضح وملحوس في قدرات ومؤهلات وخبرات المشاركين في هذه البرامج التدريبية.



عقود الخدمة لجولات التراخيص

وبالإضافة الى ذلك فقد تم ابتعاث العشرات من منتسبي شركات ودوائر الوزارة الى افضل الجامعات الغربية والامريكية وغيرها للحصول على شهادة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، وكثير منهم قد اكمل دراسته وعاد الى شركته او دائرته. وفضلاً عن ذلك فقد تم تخصيص مبالغ من صندوق تمويل المادة – ٢٦ لتأهيل وتطوير المراكز البحثية في العراق وتزويدها بالأجهزة والمعدات التي تمكنها من انجاز اعمالها باستخدام تقنيات متطورة.

بلغ عدد المبتعثين (٢٢٧) شخصاً للحصول على شهادات في اختصاصات مختلفة، منهم (٢٥) لدرجة الدكتوراه، (١٢٧) لدرجة الماجستير و(٧٥) لدرجة البكالوريوس. وهناك (١٧) فرصة تحت التنفيذ، فيكون المجموع (٢٤٤) فرصة.



عقود الخدمة لجولات التراخيص

تاسعاً. البنية التحتية.

١. لم تتضمن عقود الخدمة لجولات التراخيص الثلاثة الأولى نصاً يلزم الشركات المقولة بصرف مبالغ لتطوير وبناء البنية التحتية والسبب في ذلك هو:

الاعتقاد بأن تخطيط وتنفيذ مثل هذه المشاريع يكون من الواجبات الأساسية للحكومة من خلال تخصيص الأموال المطلوبة للبنية التحتية في الموازنة العامة الاتحادية (ضمن موازنات المحافظات) ومن العوائد المالية الإضافية الكبيرة المتأتية من الإنتاج المتعاظم للحقول، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن هذه الأموال لو كان قد تم تخصيصها وصرفها من قبل الشركات المقولة فإنها سوف تُدفع إليها ضمن الكلف البترولية المُستردة والنتيجة سواء.

وكان الرأي هو أن تخصيص هذه الأموال من قبل الحكومة يكون أولى لما في ذلك من تأثير إيجابي لدى المجتمع ولصالح الحكومة بدلاً من إعطاء هذا الامتياز أو الفضل للشركات المقولة.



عقود الخدمة لجولات التراخيص

٢. ولكن، وبعد ذلك تم اتخاذ ما يلي:

أ. تضمين عقود جولة التراخيص الرابعة التزاماً ينص على تخصيص مبلغ يعادل نسبة (١٠%) من الموازنة السنوية المصادق عليها لكل رقعة استكشافية لأغراض البنية التحتية.

ب. قرار لجنة شؤون الطاقة في مجلس الوزراء المرقم (١٣٩) لسنة ٢٠١٣ الذي فرض على الشركات المقاوله لعقود الجولات الثلاثة الأولى تخصيص مبلغ (٥) مليون دولار سنوياً لصرفه على البنية التحتية في المناطق القريبة من الحقول.

علماً أنه في الحاتين يجب دفع هذه المبالغ ككلف بترولية الى الشركات المقاوله.

كما قامت وزارة النفط بوضع الية لصرف هذه المبالغ تم تعميمها الى كافة الشركات الاستخراجية والشركات المقاوله والمحافظات المعنية.



عقود الخدمة لجولات التراخيص

٣. بلغ عدد المشاريع التي تم تنفيذها بالاستفادة من مبالغ البنية التحتية أو المنافع الاجتماعية (٥٣) مشروعاً في محافظة البصرة فقط توزعت على قطاعات متعددة هي:

- أ. الصحة (١٧) مشروعاً.
- ب. التربية (١٣) مشروعاً.
- ج. البلديات (٢٠) مشروعاً.
- د. الرياضة والشباب (٣) مشاريع.

يُضاف الى ذلك عدد كبير من المشاريع المماثلة في محافظات واسط، ميسان وذي قار.

أما مشاريع المنافع الاجتماعية المختلفة الأخرى التي تم تنفيذها بالإضافة الى المذكورة أعلاه في البصرة فقط فقد بلغ مجموعها (٧٧) مشروعاً.



عقود الخدمة لجولات التراخيص



جمهورية العراق
وزارة النفط
العدد:
التاريخ: ٢٠١٥/٥/١٨

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq
Ministry of Oil
العدد / ٥٢٠٠ / ٢٠١٥
التاريخ ٢٠١٥ / ٥ / ١٨

لجنة ايجاد آية عمل مناسبة لتحقيق الغاية المنشودة من
تخصيصات المساهمات الاجتماعية والبنى التحتية

السيد الوزير المحترم

م/ تخصيصات المساهمات الاجتماعية والبنى التحتية

استناداً إلى الأمر الوزاري ذي العدد (٩٠٨٤) في ٢٠١٥/٣/١٦ المتضمن تشكيل لجنة لتتولى إيجاد آية عمل مناسبة لتحقيق الغاية المنشودة من تخصيصات المساهمات الاجتماعية والبنى التحتية ضمن عقود جولات التراخيص البترولية ، فقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات تم خلالها الاستماع إلى ممثلي الشركات الاستخراجية للاستطلاع على ماهية الإجراءات المتخذة من قبلهم حيث تبين أن شركة نفط الجنوب ووفقاً لتوجيهات الوزارة اتخذت عدة اجراءات ابتداءً من النصف الثاني لعام ٢٠١٣ وأبلغت مشغلي الحقول لتنفيذ عدد من المشاريع التي تمت المصادقة عليها من قبل الحكومة المحلية في محافظة البصرة ، وكذلك الحال بالنسبة لشركتي نفط ميسان ونفط الوسط.

وقد ناقشت اللجنة المحاور الآتية :

أولاً: إياداة التخصيصات : تبين للجنة بأن التخصيصات تقسم إلى ما يأتي :-

١- تخصيصات المساهمات الاجتماعية : استناداً إلى موافقة مجلس الوزراء / لجنة شؤون الطاقة في اجتماع رقم (٢٣) للمعقد بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٣ تخصص الشركات المأولة مبلغاً لا يتجاوز (٥) خمسة مليون دولار سنوياً لكل عقد خدمة لجولات التراخيص لتقديم الخدمات الاجتماعية في مناطق الحقول والرفع الاستكشافية على أن تعتبر كلف بترولية مستردة .

٢- تخصيصات البنى التحتية المنصوص عليها في المادة (٦٦-٦) من عقود الجولة الرابعة للرفع الاستكشافية على أن تعتبر كلف بترولية مستردة .

٣- التبرعات المتعلقة بالعلاقات العامة لتحسين الانطباع العام عن القاول ومسالجه وفي كلف غير مستردة حسب (الملحق ج) الفقرة (٤-١٠) من عقود الخدمة.

ثانياً: اإياداة التخصيصات وتمويل المشاريع : ترى اللجنة ما يأتي :-

١- تستحق المحافظات مبالغ المساهمات الاجتماعية بما لا يزيد عن (٥) خمسة مليون دولار سنوياً لكل حقل، اعتباراً من عام ٢٠١٤ فيما يخص الحقول النفطية والغازية ، أما مبالغ البنى التحتية للرفع الاستكشافية فتستحق المحافظات هذه المبالغ اعتباراً من أول موازنة سنوية مصادق عليها ويقوم مشغلو الرفع الاستكشافية بإعلام الشركات الاستخراجية بالمبالغ المستحقة وحسب النسبة المقررة بموجب العقد .

٢- يخصص مقاولو عقود الخدمة مبالغ المساهمات الاجتماعية (لعقود جولات التراخيص الأولى والثانية والثالثة للحقول النفطية والغازية) ومبالغ البنى التحتية (لعقود الجولة الرابعة / الرفع الاستكشافية) لتمويل مشاريع الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية في المحافظات التي تقع فيها الحقول النفطية والغازية والرفع الاستكشافية .

٣- توزع مبالغ التخصيصات على الحقول والرفع المشتركة بين المحافظات حسب نسبة المساحة الجغرافية للحقل أو الرفع الاستكشافية في المحافظة .



عقود الخدمة لجولات التراخيص



Republic of Iraq
Ministry of Oil

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
وزارة النفط

لجنة إيجاد آلية عمل مناسبة لتحقيق الغاية المنشودة من
تفصيلات المساهمات الاجتماعية والبنى التحتية

العدد /
التاريخ: ٢٠١٥/٥/٥

بضوء ما تقدم تفتقر اللجنة الآلية التالية :

أولاً: تشكيل اللجان:-

تشكل لجان في الشركات الاستخراجية تسمى (لجنة المساهمات الاجتماعية والبنى التحتية) وكما يلي :-
١- شركة نفط الجنوب : نظراً لتعدد العقود واندماجها بين عدة محافظات يتم تشكيل اللجان وكما يلي :

- (أ) الحقول والرفع الاستكشافية الواقعة في محافظة البصرة :- تشكل لجنة أو أكثر تضم ممثلي الشركة والحكومة المحلية في المحافظة ومشغل كل حقل .
(ب) الحقول والرفع الاستكشافية الواقعة في أكثر من محافظة :- تشكل لجنة أو أكثر تضم ممثلي الشركة والحكومات المحلية في محافظات (ذي قار والنتي والتنجف وميسان) ومشغل كل حقل .
- ٢- شركة نفط ميسان :- تشكل لجنة أو أكثر تضم ممثلي الشركة والحكومة المحلية ومشغل كل حقل .
- ٣- شركة نفط الوسط :- تشكل لجنة أو أكثر تضم ممثلي الشركة والحكومات المحلية في محافظات (واسط وذيال والانبار) ومشغل كل حقل .
- ٤- شركة نفط الشمال : تشكل لجنة أو أكثر تضم ممثلي الشركة والحكومة المحلية في محافظة نينوى ومشغل كل حقل .

ثانياً: آلية تنفيذ المشاريع:-

- (١) تخصص المبالغ من قبل مقاولي الحقل أو الرفعة الاستكشافية وتدرج ضمن الموازنات السنوية الواجب المصادق عليها من قبل لجنة الإدارة المشتركة (IMC) للحقل أو الرفعة الاستكشافية .
- (٢) على الحكومات المحلية في كل محافظة وبضوء التفصيلات المصادق عليها إعداد خطة مقترحة بالمشاريع الخدمية للمناطق القريبة من الحقول النفطية والفارية والرفع الاستكشافية وتقدم إلى لجنة المساهمات الاجتماعية والبنى التحتية (بداية كل سنة مع ضرورة تثبيت الكلفة التقييمية وبيان الجدوى الاقتصادية لكل مشروع مع كافة مستلزمات ومتطلبات تنفيذ المشروع من استحصل الموافقات الاصولية بما في ذلك حل النزاعات فيما يخص عائلية الأراضي .
- (٣) مناقشة الخطة من قبل (لجنة المساهمات الاجتماعية والبنى التحتية) لتحديد الأولوية للمشاريع الواجب تنفيذها والمصادقة عليها بضوء المبالغ المخصصة .
- (٤) ترسل الخطة بعد مصادقة اللجنة عليها إلى مشغل الحقل أو الرفعة الاستكشافية عن طريق الشركات الاستخراجية ليتم تنفيذ المشاريع طبقاً لأجراءات التعاقد والشراء المصادق عليها الخاصة بالمشغل .
- (٥) في حال إعتذار المشغل عن تنفيذ أي مشروع ، يتم التنسيق بين الشركة الاستخراجية والحكومات المحلية لإيجاد صيغة متفق عليها لتنفيذه .



عقود الخدمة لجولات التراخيص



Republic of Iraq
Ministry of Oil

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
وزارة النفط

لجنة إيجاد آلية عمل مناسبة لتحقيق الغاية المنشودة من
تخصيصات المساهمات الاجتماعية والبنى التحتية

العدد:
التاريخ: ٢٠١٥ / ٥ / ١٩

ثالثاً: الصرف على المشاريع:

- ١- في حال تنفيذ المشروع من قبل المشغل يكون الصرف وفقاً للأجراءات المعتمدة من قبله وإعلام الشركة الاستخراجية عن المبالغ المصروفة شهرياً وفصلياً.
- ٢- في حال تنفيذ المشروع من قبل جهة أخرى غير المشغل يكون الصرف وفق آلية يتفق عليها الشركة الاستخراجية والمشغل مع ضرورة إعلام الشركة الاستخراجية بالمبالغ المصروفة شهرياً وفصلياً.
- ٣- تقوم الشركات الاستخراجية بتدقيق عمليات الصرف على مشاريع المساهمات الاجتماعية والبنى التحتية.
- ٤- يقوم المشغل بإعلام الشركة الاستخراجية بأية تبرعات ونشاطات متعلقة بتحسين الانطباع العام والمنصوص عليها في (الملحق ج) الفقرة (٤-١) من عقود الخدمة.

رابعاً: الإشراف على المشاريع:

- ١- تقوم الشركة الاستخراجية وبالتعاون مع الحكومة المحلية بالإشراف العام على تنفيذ المشاريع.
- ٢- تقوم الجهة المنفذة للمشاريع بإعلام الشركات الاستخراجية و (لجنة المساهمات الاجتماعية والبنى التحتية) بالاعمال المنجزة ونسب الانجاز و المبالغ المصروفة وآية مشاكل ومعوقات تواجه كل مشروع من خلال تقديم تقرير شهري.

خامساً: تسليم المشاريع:

- ١- تسلم المشاريع المنجزة الى الحكومة المحلية من قبل الشركات الاستخراجية ويتم افتتاح المشروع باحتفال رسمي بحضور الحكومة المحلية في المحافظة والشركات الاستخراجية والجهة المستفيدة والشركات المقاوله و وسائل الاعلام ليتم توثيق هذا المشروع باعتباره أحد منجزات وزارة النفط كجزء من مساهماتها وتوعيتها لأبناء المناطق التي تنفذ فيها العمليات البترولية.
- ٢- تقوم وزارة النفط باستحصال الموافقات الرسمية لتحويل ملكية المشاريع المنفذة للجهات المستفيدة في المحافظة المعنية والخاصة بالمساهمات الاجتماعية والبنى التحتية.



عقود الخدمة لجولات التراخيص



Republic of Iraq
Ministry of Oil

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق

وزارة النفط

لجنة ايجاد آلية عمل مناسبة لتحقيق الغاية المنشودة من
تخصيصات المساهمات الاجتماعية والبيئية التكميلية

العدد:
التاريخ: ٢٠١٥/٥/١١

التوصيات:

- ١- توصي اللجنة بالموافقة على الآلية اعلاه واعتمادها على المحافظات المعنية والشركات الاستخراجية ومقاولي الحقول والريع الاستكشافية.
- ٢- حت الشركات الاستخراجية على الاسراع في تشكيل لجان (المساهمات الاجتماعية والبيئية التكميلية) المشار اليها آنفاً.
- ٣- قيام وزارة النفط بمخاطبة المحافظات التي تقع فيها الحقول النفطية والغازية والريع الاستكشافية وكما في الجدول المرفق بضرورة الاسراع باعداد الخطة وحسب استحقاق كل محافظة.
- ٤- حت مقاولي الحقول على تفعيل الفقرة (١-٤) من (الملحق ج) من عقود الخدمة بخصوص التبرعات المتعلقة بالملفات العامة او تحسين الانشاع العام عن المقاول ومعالجة .

لتفضل سيادتكم بالاطلاع والموافقة على توصيات اللجنة مع التقدير

م.ف.ف.ف.
٢٠١٥/٥/١٣

محمد أحمد خضير
شركة نفط الجنوب
عضو

لؤي عبد الحسين فهد
شركة نفط الوسط
عضو

علاء الدين هادي
شركة نفط ميسان
عضو

د.احسان ابراهيم العطار
الدائرة الاقتصادية والمالية
عضو

عمار صبيح محسن
دائرة الرقابة الداخلية
عضو
٢٠١٥/٥/١٦

عبد الجبار فائق رشيد
مكتب المنشآت العام
عضو مراقب
٢٠١٥/٥/١٦

استاذ جبار حمود
دائرة العقود والتراخيص البترولية
مقرر اللجنة

فري مكي عبد
الدائرة القانونية
عضو
١٥/٥

د. صباح عبد الكاظم شبيب
دائرة العقود والتراخيص البترولية
رئيس اللجنة
٢٠١٥/٥/١٦



عقود الخدمة لجولات التراخيص



Republic of Iraq
Ministry of Oil

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق

وزارة النفط

لجنة إيجاد آلية عمل مناسبة لتحقيق الغاية المنشودة من
تخصيصات المساهمات الاجتماعية والتي التحتية

التعداد /
التاريخ: ٢٠١٥ /

جدول بأسماء الحقول والرقم الاستكشافية للشركات الاستخراجية وحسب المحافظات التي تقع فيها

ت	اسم الحقل و الرقعة الاستكشافية	الشركة الاستخراجية	المحافظة
١	الرميلة	شركة نفط الجنوب	البصرة
٢	الزبير	شركة نفط الجنوب	البصرة
٣	غرب القرنة ١/	شركة نفط الجنوب	البصرة
٤	غرب القرنة ٢/	شركة نفط الجنوب	البصرة
٥	المنهية	شركة نفط الجنوب	البصرة
٦	الرقعة رقم ٩	شركة نفط الجنوب	البصرة
٧	مجنون	شركة نفط الجنوب	البصرة و ميسان
٨	الغراف	شركة نفط الجنوب	ذي قار
٩	الرقعة رقم ١٠	شركة نفط الجنوب	المثنى و ذي قار
١٠	الرقعة رقم ١٢	شركة نفط الجنوب	المثنى و النجف
١١	الغبارة	شركة نفط الشمال	نينوى
١٢	نجمة	شركة نفط الشمال	نينوى
١٣	الخلفاية	شركة نفط ميسان	ميسان
١٤	حقول ميسان (البركان - الفكة - ابو شرب)	شركة نفط ميسان	ميسان
١٥	الاحدب	شركة نفط الوسط	واسط
١٦	بنرة	شركة نفط الوسط	واسط
١٧	عكاك	شركة نفط الوسط	الانبار
١٨	المنصورية	شركة نفط الوسط	ديالى
١٩	الرقعة رقم ٨	شركة نفط الوسط	واسط و ديالى



عقود الخدمة لجولات التراخيص



عاشراً. السلع والبضائع.

نصت جميع عقود الخدمة لجولات التراخيص على:

١. إعطاء الأفضلية للجهات العراقية أو العراقية شراكة مع الأجنبية للحصول على العقود الثانوية بشرط أن تكون إمكانياتها وأسعارها منافسة.
٢. إعطاء الأفضلية الى البضائع المصنعة محلياً على أن تكون ذات مواصفات وأسعار منافسة ومتوفرة وتُسلم في الوقت المحدد.



عقود الخدمة لجولات التراخيص

أحد عشر. مكاتب الشركات.

تنص عقود الخدمة على:

١. قيام كل شركة بفتح مكتب لها في العراق، وأن تقوم الشركات الاستخراجية بتقديم المساعدة لها لتمكينها من ذلك. هذا المكتب يمثل فرع الشركة المقاول.
٢. قيام المُشغل لكل حقل بفتح مكتب له في بغداد وإدامته طيلة مدة العقد، وذلك في غضون (٩٠) يوماً من تاريخ النفاذ. وتتم إدارة المكتب من قبل ممثل المُشغل المُعين رسمياً. وهذا يتطلب أيضاً مساعدة الشركات الاستخراجية.



عقود الخدمة لجولات التراخيص

أثنى عشر. استرداد الكلف البترولية والإضافية واجور الربحية.

١. الكلف البترولية هي عبارة عن جميع الكلف التي تُنفقها الشركة المقولة داخل حدود الحقل بما في ذلك الكلف الرأسمالية والكلف التشغيلية.

يتم دفع الكلف البترولية الى الشركة المقولة بدون فوائد.

أما الكلف الإضافية فهي عبارة عن جميع الكلف التي تُنفقها الشركة المقولة داخل أو خارج حدود الحقل بما في ذلك الكلف الرأسمالية والكلف التشغيلية.

يتم دفع الكلف الإضافية الى الشركة المقولة مع فائدة مقدارها لايبور + ١ % .

السبب في دفع فائدة على الكلف الإضافية هو أن الأعمال التي تنفذها الشركة المقولة ليست أساساً من ضمن مسؤولياتها، وإنما مسؤولية وزارة النفط / الشركة الاستخراجية، مثل عمليات مسح وإزالة الألغام، مد أنابيب نقل النفط الخام، بناء منشآت للنفط ... الخ.



عقود الخدمة لجولات التراخيص

٢. أجور الربحية هي عبارة عن الاجر الذي تتقاضاه الشركة المقابلة عن إنتاج البرميل الواحد من النفط الخام أو البرميل المكافئ من الغاز الجاف (Dry Gas)، الغاز المُسال (LPG) أو المكثفات (Condensates) مضروباً في عدد البراميل.

الإنتاج الكلي الذي تُدفع عنه أجور الربحية نوعان:

الأول: هو عبارة عن **الإنتاج الإضافي (الزيادة في الإنتاج)** المُتحقق فوق معدل الإنتاج الأولي (Initial Production Rate) أو ما يُسمى بالإنتاج الأساس (Base Production). وهذا في عقود جولة التراخيص الأولى فقط.

الثاني: هو عبارة عن **جميع الإنتاج المُتحقق** كما في عقود جولات التراخيص الثانية والثالثة.



عقود الخدمة لجولات التراخيص



٣. يبدأ استرداد الكلف البترولية والكلف الإضافية ودفع أجور الربحية اعتباراً من تحقيق الإنتاج التجاري الأول (First Commercial Production) بموجب قائمة حساب تقدمها الشركة المقولة فصلياً، حيث تتضمن القائمة ما يلي:

- كمية إنتاج النفط الخام
- كمية أو حجم الغاز الجاف
- كمية الغاز المُسال
- كمية المكثفات
- الكلف البترولية (رأسمالية وتشغيلية)
- الكلف الإضافية (رأسمالية وتشغيلية)
- أجور الربحية
- العوائد المالية للإنتاج محسوبةً اعتماداً على سعر بيع برميل النفط الخام المُعلن من قبل شركة تسويق النفط (سومو) للشهر الثاني من فصل الصرف



عقود الخدمة لجولات التراخيص

٤. يكون الحد الأعلى المخصص لاسترداد الكلف البترولية وأجور الربحية (السقف) (٥٠%) من **العوائد المالية الكلية للإنتاج**. وإلى حد يصل إلى (٦٠%) من العوائد المالية الكلية للإنتاج لغرض دفع الكلف الإضافية. هذا في عقود جولتي التراخيص الثانية والثالثة.

أما في جولة التراخيص الأولى فإن الكلف البترولية وأجور الربحية تُسترد من الحد الأعلى البالغ (٥٠%) من **العوائد المالية للإنتاج الإضافي**، وتُسترد الكلف الإضافية من نسبة مقدارها (١٠%) من العوائد المالية للإنتاج الأساس (Base Production)

تُعطى الأسبقية لاسترداد الكلف البترولية على دفع أجور الربحية.

في عقود جولة التراخيص الرابعة تم إلغاء مفهوم أو فكرة الكلف الإضافية.



عقود الخدمة لجولات التراخيص

٥. تتم مراجعة وتدقيق تفاصيل قائمة الحساب التي تقدمها الشركة المقاوله من قبل عدة جهات أو أقسام مختصة فنية ومالية وتدقيقية في الشركة الاستخراجية للتأكد من صحتها وتثبيت الملاحظات بشأنها. تقوم الشركة الاستخراجية برفع هذه القائمة متضمنةً كافة ملاحظاتها إضافةً الى توصياتها باستقطاع أي مبالغ من القائمة الى وزارة النفط / اللجنة العليا لمراجعة قوائم حساب الشركات المقاوله.

٦. اللجنة العليا لمراجعة قوائم حساب الشركات المقاوله تم تشكيلها في وزارة النفط برئاسة مدير عام دائرة العقود والتراخيص البترولية وتضم في عضويتها مدير القسم التجاري في دائرة العقود والتراخيص البترولية (كنايب لرئيس اللجنة) وممثلين من مكتب المفتش العام، دائرة الرقابة الداخلية، الدائرة القانونية، الدائرة الاقتصادية والمالية، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، الدائرة الفنية، دائرة العقود والتراخيص البترولية وممثلين من الشركات الاستخراجية.



عقود الخدمة لجولات التراخيص

تقوم هذه اللجنة بمراجعة قوائم الحساب للتأكد من:

- صحة هذه القوائم واستيفائها للشروط المنصوص عليها في العقود
- تحقيق الإنتاج التجاري الأول، أو الإنتاج الإضافي (بنسبة ١٠%)
- حساب الإنتاج الأساس والإنتاج الإضافي
- التأكد من كميات الإنتاج، أجور الربحية
- حساب العوائد المالية للإنتاج
- حصة الشريك الحكومي من أجور الربحية
- مبلغ الضريبة المستحق على أجور الربحية
- حساب مُعامل الاسترداد (R-Factor) وتطبيقه
- حساب مُعامل الأداء (Performance Factor) وتطبيقه



عقود الخدمة لجولات التراخيص

- سعر بيع برميل النفط الخام المُستخدم في حساب العوائد المالية
- المبلغ الكلي المطلوب دفعه الى الشركة المقاوله
- حساب مقدار الفائدة على الكلف الإضافية
- المبالغ المُخصصة والمصروفة للبنية التحتية
- دقة وصحة الملاحظات والتوصيات المُثبتة في القائمة
- تأييد استقطاع أو تأجيل استقطاع المبالغ الموصى باستقطاعها من قبل الشركات الاستخراجية



عقود الخدمة لجولات التراخيص

تقوم لجنة مراجعة قوائم حساب الشركات المقاوله بإعداد محضر تفصيلي بكل ما ورد أعلاه يتم توقيعه من رئيس وأعضاء اللجنة ويُرفع الى السيد الوزير للمُصادقة عليه لغرض صرف مبلغ القائمة من قبل شركة تسويق النفط (سومو) بما يكافئه بالنفط الخام اعتماداً على السعر الرسمي المُعلن.

تقوم الشركة المقاوله بتحميل الكلف البترولية والكلف الإضافية على الحساب التشغيلي ابتداءً من **تاريخ نفاذ العقد** ولكنها تستحق استرداد هذه الكلف في الفصل الذي يلي تحقيق الإنتاج الإضافي أو الإنتاج التجاري الأول حسب العقود، سواءً جولة التراخيص الأولى أو الجولات الثلاثة الأخرى.

تقوم الشركة المقاوله بتحميل أجور الربحية على الحساب التشغيلي ابتداءً من **تاريخ تحقيق الإنتاج الإضافي أو الإنتاج التجاري الأول**.



٦. تتراوح أجور الربحية للشركات المقاوله بين (١٥, ١) – (٥, ٧) دولار للبرميل باختلاف الحقول وكما يلي:

-- الرميــــــــــــلة : (٢) دولار للبرميل الإضافي المُنتج
-- الزبيـــــــــــــر : (٢) دولار للبرميل الإضافي المُنتج
-- غرب القرنة / ١ : (٩, ١ - ٢) دولار للبرميل الإضافي المُنتج
-- حقول ميسان : (٣, ٢) دولار للبرميل الإضافي المُنتج
-- غرب القرنة / ٢ : (١٥, ١) دولار للبرميل المُنتج
-- مجنــــــــــــــــون : (٣٩, ١) دولار للبرميل المُنتج
-- الحافــــــــــــاية : (٤, ١) دولار للبرميل المُنتج
-- الغــــــــــــــــراف : (٤٩, ١) دولار للبرميل المُنتج
-- بــــــــــــــــدره : (٥, ٥) دولار للبرميل المُنتج
-- القــــــــــــــــارة : (٥) دولار للبرميل المُنتج



عقود الخدمة لجولات التراخيص

-- نجمة : (٦) دولار للبرميل المُنتج
-- الأحـدب : (٦) دولار للبرميل المُنتج، وحالياً (٥,٦) دولار للبرميل
المُنتج

-- السـبـيـة : (٧,٥) دولار للبرميل المُكافئ المُنتج
-- عكـاس : (٥,٥) دولار للبرميل المُكافئ المُنتج
-- المنصـورية : (٧) دولار للبرميل المُكافئ المُنتج

-- الرقعة الاستكشافية - ٨ : (٥,٣٨) دولار للبرميل المُنتج
-- الفيحاء (الرقعة - ٩) : (٦,٢٤) دولار للبرميل المُنتج
-- الرقعة الاستكشافية - ١٠ : (٥,٩٩) دولار للبرميل المُنتج
-- الرقعة الاستكشافية - ١٢ : (٥) دولار للبرميل المُنتج



عقود الخدمة لجولات التراخيص

ثالث عشر. المدقق المُستقل.

يُعين طرفا العقد مدققاً مستقلاً يمتلك المؤهلات والخبرة العالمية للقيام بالتدقيق السنوي للحسابات والسجلات، ويُقدم تقريره الذي يتضمن:

١. صحة الكلف البترولية والكلف الإضافية والربحية استناداً الى أحكام العقد.
٢. التصنيف الصحيح للكلف.
٣. صحة الوثائق التي تُبرر صرف الكلف.
٤. عدم وجود احتيال أو غش في السجلات والحسابات للكلف المصروفة.



عقود الخدمة لجولات التراخيص

رابع عشر. مُعامل الاسترداد.

يُستخدم معامل الاسترداد (R – Factor) كأداة لتقليل أجر الربحية. يتم حساب مُعامل الاسترداد في نهاية كل سنة وابتداء من تاريخ النفاذ (الحدود والنسب في هذا الجدول تختلف باختلاف عقود الخدمة) وكما يلي :

مُعامل الاسترداد = النقد المُستلم من قبل الشركة المقاوله / النقد المصروف من قبلها

مُعامل الاسترداد	أجر الربحية (دولار/برميل)
Less than 1.0	100%*RFB
1.0 to less than 1.25	80%*RFB
1.25 to less than 1.5	60%*RFB
1.5 to less than 2.0	40%*RFB
2.0 and above	20%*RFB



عقود الخدمة لجولات التراخيص



تم تطبيق مُعامل الاسترداد على حقل مجنون وتخفيض أجر الربحية من (١,٣٩) الى (١,١١٢) دولار / برميل، وعلى حقل الأحذب لتخفيض أجر الربحية من (٦) الى (٥,٦) دولار / برميل. وسوف يتم تطبيقه حالياً على حقل الفيحاء (الرقعة – ٩).



عقود الخدمة لجولات التراخيص

خامس عشر. مُعامل الاداء.

يُعتبر مُعامل الأداء (Performance Factor) الشرط الجزائي في عقود الخدمة، ويتم تطبيقه لتقليل أجر الربحية للشركة المقابلة في حال عدم تحقيقها هدف أو معدل إنتاج الذروة (معدل الإنتاج الأعلى) بضربه في أجر الربحية.

$$\text{مُعامل الأداء} = (\text{معدل الإنتاج الفعلي} / \text{معدل إنتاج الذروة}) * 100\%$$

$$\text{أجر الربحية المعدل} = \text{أجر الربحية حسب العقد} * \text{مُعامل الأداء}$$

مثال: معدل إنتاج الذروة حسب العقد = (٢٠٠) ألف برميل يومياً

أجر الربحية حسب العقد = (٤) دولار للبرميل

معدل الإنتاج الفعلي = (١٠٠) ألف برميل يومياً

$$\text{مُعامل الأداء} = (200,000 / 100,000 * 100\%) = 200\%$$

$$\text{أجر الربحية المعدل} = 4 * 50\% = (2) \text{ دولار للبرميل.}$$



عقود الخدمة لجولات التراخيص



البيانات الانتاجية والمالية لعقود الخدمة من ٢٠١٠ الى ٢٠١٨

٢٠١٠-٢٠١٨	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٨.٤٩١.٧٧٦.١٠٤	١.٣٢٤.٦٥٣.٥٣٨	١.٣٣٤.٥٢٤.٦٥٤	١.٢٧١.٩٣٦.٠٧٩	١.١٧٨.٣٩٣.٨٦٤	١.٠١٧.١٨٦.٢٩٧	٩٠٣.٨٥٣.٢٥٧	٨٠٦.٨٨٦.٩٦٧	٦٣٢.١٢٠.٤٤٨	٢٢.٢٢١.٠٠٠	الانتاج الكلي لكافة الحقول (نقط + غاز لحقل بكرة) (برميل)
٨.٢٩٨.٩٥٧.٨٥٦	١.٣١٥.١٦٧.٨٤٤	١.٣٢١.٥٥٣.٩٢٧	١.٢٧١.٢٠٧.٦٥٠	١.١٤٣.٥٧٣.٣٢٢	٩٨٧.٦٢٧.٧٣١	٨٥٨.٩٩٨.١٤٩	٧٧٣.٨٤٣.٤٤٣	٦٠٤.٧٦٤.٧٩٠	٢٢.٢٢١.٠٠٠	الانتاج الصافي (نقط فقط) (برميل)
٣.٢٢٠.٧٠	٢.٩٤٩.٠٤٤	٦٧٦.٩٢٦	.	.	.	.	.	.	.	انتاج الغاز الكلي لحقل بكرة (برميل مكافئ)
٣.٣٢٤.٣٦١.٧١٣	٣٢١.٧٢٤.٩٣٣	٣٤٤.٣٠٨.٧٤١	٣٦٩.٥٧٥.١٥١	٣٩٤.٥٤٠.٥٩٢	٤٢٢.٤٤٥.٨١٣	٤٨٢.١٤٧.٢٩٤	٤٨٦.٥٣٤.٩٧٨	٤٨٦.٩٠٣.٢٤٦	١٦.١٨٠.٩٦٦	الانتاج الاساس لحقول الجولة الاولى (برميل)
٤.٩٧٨.٢٢٢.٢١٣	٩٩٦.٣٩٢.٠٥٥	٩٧٧.٩٢٢.١١٢	٩٠١.٦٣٢.٤٩٩	٧٤٩.٠٣٢.٧٢٩	٥٦٥.١٨١.٩١٨	٣٧٦.٨٥٠.٨٥٥	٢٨٧.٣٠٨.٤٦٦	١١٧.٨٦١.٥٤٥	٦٠.٤٠٠.٣٤	الزيادة في الانتاج (نقط + غاز لحقل بكرة) (برميل)
٥٧١.٤٠١.١٥١.٠٠٤	٨٤.٥٨٦.٢٨٣.٥٤٥	٦٥١.٠٧٠.٠١٩٧	٤٥.١٧٣.٢١٠.٥٦٤	٥٠.٧٧٣.٤٤٤.٦٤٥	٩٠.٥٥٨.٤٢١.٩٧٦	٨٧.٨٥٢.٥٩٦.٤٧٨	٨١.٩٤٦.٥١٣.٣٥٠	٦٣.٦٠٠.٧٩٤.٢٨٥	١.٨٠٩.١٨٥.٩٦٢	العائد الكلي (دولار)
٣١.٠٠٠.٨٤٦.٨١٧	٦٣.٤٨٠.٩٤٩.٥٠٨	٤٨.١٨٢.٥٠٤.٣٤٠	٣٢.٠٨٦.٧٦٨.٦٨٢	٣٣.٠٩٣.٤٦٧.٥٢٧	٥١.٥٠٥.٨٢٩.١٤٨	٣٨.٥٣٢.٢٩٢.٠٩٢	٣٠.٢٧٩.١٨٥.٨٢٩	١٢.٣٥٤.٣١٦.٩٩٠	٤٩٣.١٥٤.٥٥٩	العائد من الزيادة في الانتاج فقط (دولار)
٧٤.٧٤١.٦٥٤.٥٨١	٩.٣١٨.٣٨٩.٧١٧	٩.١٦٢.٧٨٢.٠٥٦	٨.٥٣٣.٧٥٥.٤٩١	١١.٧١٩.٥١٣.٣٩٣	١٦.٣٥٧.٦٧٦.٩٥٠	٩.١٨٨.١٥٢.٣٠٨	٦.٢٠٠.٦٦٩.٨٥٠	٣.٩٨٣.١٥٢.٣٩٢	٢٧٧.٥٦٢.٤٢٤	الكلف البترولية والاضافية الكلية قبل الاستقطاع الضريبي (دولار)
٧.٠١٢١.٨٠٥.١٢٣	٨.٨٠٦.٠٠٩.٠٣٥	٨.٤٩٥.٤٧١.٠٥٨	٨.٠٨٧.٨٢٩.٩٥٨	١١.١٠٣.٠٤٩.٣٣٦	١٥.١٤٦.١٨٠.٢١٨	٨.٤٦١.٢٣٧.٣٦١	٥.٨٩٧.٤٧١.٠١٦	٣.٨٤٦.٩٩٤.٧١٧	٢٧٧.٥٦٢.٤٢٤	الكلف البترولية (دولار)
٤.٦١٩.٨٤٩.٤٥٩	٥١٢.٣٨٠.٦٨٢	٦٦٧.٣١٠.٩٩٨	٤٥٥.٩٢٥.٥٣٣	٦١٦.٤٦٤.٠٥٧	١.٢١١.٤٩٦.٧٣٢	٧٢٦.٩١٤.٩٤٨	٣٠.٣١٩.٨٣٤	١٣٦.١٥٧.٦٧٥	.	الكلف الضافية (دولار)
١.٥٤٦.٤٠٧.٤٤٨	١٤٥.١٨٩.٤٤٧	٢٠٣.٤٠٦.٨٠٣	٢٢٢.٦١٧.٨٢٥	٢٥١.٤٥٣.٧٢٢	٢٥٦.٨٨١.٥٣٦	٢٣٠.٤٧٨.٠٧٩	١٧٠.٢٤٩.٠٥٤	٦٦.١٣١.٠١٦	.	المبالغ المدفوعة ككلف للشريك الحكومي (الاحدب) (دولار)
٧٣.١٩٥.٢٤٧.١٠٠	٩.١٧٣.٢٠٠.٢٧٠	٨.٩٥٩.٣٧٥.٢٥٣	٨.٣١١.١٣٧.٦٦٦	١١.٤٦٨.٠٥٩.٦٧١	١٦.١٠٠.٧٩٥.٤١٤	٨.٩٥٧.٦٧٤.٢٢٩	٦.٠٣٠.٤٢٠.٧٩٦	٣.٩١٧.٠٢١.٣٧٧	٢٧٧.٥٦٢.٤٢٤	المبالغ المدفوعة ككلف للمقاول الاجنبي (دولار)
١.٠٢٢.٤٤٢.٠٦٠٨	٢.١٤٢.٦٩٦.٤٤٣	١.٦٧٣.٣٤٠.٨٢٢	١.٧٧٩.٩٢٧.٥٥٠	١.٥٩٨.٦٦٦.٦٤٩	١.٠٩٦.٩٦٢.٦٦٦	٨٥٢.٢١٠.٤٦٢	٨١٤.٨٢٨.٨١٠	٢٥١.٥٠٥.٠٩١	١٤.٢٨٢.١١٥	اجور الربحية الكلية قبل الاستقطاع الضريبي (دولار)
١.٤٦٧.٨٩٧.٥٠٥	.	٤٥٨.٣٩٠.٨٥١	٣٩٤.٧٦٤.٠٤٤	٢٤٨.٩٢٣.٤٧٨	١٥٥.١٢٣.٣٤١	١٧٦.٣٠٨.٩١٦	١.٢٧٣.٨١٦	٣٠.١٤٣.٥١٢	٢.٩٦٩.٥٤٩	مبلغ الضريبة المستقطع من اجور الربحية (قوائم الصاب) (دولار)
٨.٧٤٧.٦٤٣.٧٥٣	٢.١٣٥.٦٩٦.٤٤٣	١.٢١٤.٩٤٩.٩٧٢	١.٣٨٥.١٦٣.٥٠٧	١.٣٤٩.٧٤٣.١٧١	٩٤١.٨٣٩.٣٢٣	٦٧٤.٠٢٢.١٩٧	٨١٣.٥٥٤.٩٩٤	٢٢١.٣٦١.٥٧٩	١١.٣١٢.٥٦٧	اجور الربحية المدفوعة بعد الاستقطاع الضريبي (دولار)
١.٥٩٦.٥٦.٠٥٨٥	٢٩٣.٢١٢.٣٢٣	١٩٤.٧٣٤.٣٢٠	٢٣٩.٩٤٢.٣٣٣	٢١٣.٠٤٨.٣٠٥	١٩١.٤٥٩.٨٠٥	١٩٤.٧٥١.٨٨١	٢٠.٣٠٧.٧٠٢	٦٢.٨٧٦.٢٧٣	٢.٨٢٨.١٤٢	ربحية الشريك الحكومي (دولار)
١٤٨.٧٥٠.٥٨٥	٧٠.٣٥١.٤٢٥	٦٥.٥٤٦.١٨١	١٢.٨٥٢.٩٧٩	.	.	.	.	.	.	ربحية شركة نفط البصرة (دولار)
٧.٠٠٢.٣٣٢.٥٨٤	١.٧٧٢.١٣٢.٦٩٥	٩٥٤.٦٦٩.٤٧١	١.١٣٢.٣٦٨.١٩٤	١.١٣٦.٦٩٤.٨٦٦	٧٥٠.٣٧٩.٥١٨	٤٧٩.٢٧٠.٣١٦	٦.٠٩.٨٤٧.٧٩٢	١٥٨.٤٨٥.٣٠٧	٨.٤٨٤.٤٢٥	ربحية المقاول الاجنبي بعد الضريبة (دولار)
٨.٠١٩٧.٥٧٩.٦٨٤	١.٠٩٤٥.٣٣٢.٩٦٦	٩.٩١٤.٠٤٤.٧٢٥	٩.٤٤٣.٥٠٥.٨٦٠	١٢.٦٠٤.٧٥٤.٥٣٦	١٦.٨٥١.١٧٤.٩٣٢	٩.٤٣٦.٩٤٤.٥٥٥	٦.٦٤٠.٢٦٨.٥٨٨	٤.٠٧٥.٥٠٦.٦٨٣	٢٨٦.٠٤٦.٨٤٩	مجموع المستحقات المالية عن الكلف واجور الربحية المدفوعة للشركات المقاوله (دولار)
٢.٥١٢.٢٩٨.٣٧٧	٦١٦.٠١٩.٧٣٩	٤٢٨.٣٨١.١٣٢	٤٥٨.٣٩٠.٨٥١	٣٩٤.٧٦٤.٠٤٣	٢٥٥.٠٠٧.٥٢١	١٥٠.٦٤٠.٦٨٢	١٧٦.٣٠٨.٩١٦	٣٢.٧٨٥.٤٩١	.	الضريبة الواجب استقطاعها بضمنها ضريبة الاحدب المستردة (دولار)

نسبة المستحقات الكلية المدفوعة للشركات الى العوائد المالية من الانتاج الكلي	%١٤.٠٤	%١٢.٩٤	%١٥.٢٣	%٢٠.٩١	%٢٤.٨٣	%١٨.٦١	%١٠.٧٤	%٨.١٠	%٦.٤١	%١٥.٨١
نسبة العوائد المالية من الزيادة في الانتاج الى العوائد المالية من الانتاج الكلي	%٥٤.٢٥	%٧٥.٠٥	%٧٤.٠١	%٧١.٠٣	%٦٥.١٨	%٥٦.٨٨	%٤٣.٨٦	%٣٦.٩٥	%١٩.٤٢	%٢٧.٢٦
نسبة ربحية الشركات الاجنبية الى العوائد المالية للانتاج الكلي	%١.٢٣	%٢.١٠	%١.٤٧	%٢.٥١	%٢.٢٤	%٠.٨٣	%٠.٥٥	%٠.٧٤	%٠.٢٥	%٠.٤٧

الكلفة الكلية لانتاج البرميل (الانتاج الكلي) (دولار)	٩.٤٤	٨.٢٦	٧.٤٣	٧.٤٢	١٠.٧٠	١٦.٥٧	١٠.٤٤	٨.٢٣	٦.٤٥	١٢.٨٧
الكلفة الكلية لانتاج البرميل (الانتاج الصافي) (دولار)	٩.٦٦	٨.٣٢	٧.٥٠	٧.٤٣	١١.٠٢	١٧.٠٦	١٠.٩٩	٨.٥٨	٦.٧٤	١٢.٨٧
معدل اجر الربحية المسدد للمقاول (دولار/برميل)	١.٤٤	١.٧٨	٠.٩٨	١.٢٦	١.٥٢	١.٢٣	١.٢٧	٢.١٢	١.٣٤	١.٤٠



تكلفة إنتاج برميل النفط في عدة دول عربية (بالدولار)

وكما يلي



ليبيا

تكلفة البرميل: 23.8

التنفقات التشغيلية: 7.2

التنفقات الرأسمالية: 16.6

الجزائر

تكلفة البرميل: 20.4

التنفقات التشغيلية: 7.2

التنفقات الرأسمالية: 13.2

الإمارات

تكلفة البرميل: 12.3

التنفقات التشغيلية: 5.7

التنفقات الرأسمالية: 6.6

العراق

تكلفة البرميل: 10.7

التنفقات التشغيلية: 5.1

التنفقات الرأسمالية: 5.6

السعودية

تكلفة البرميل: 9.9

التنفقات التشغيلية: 5.4

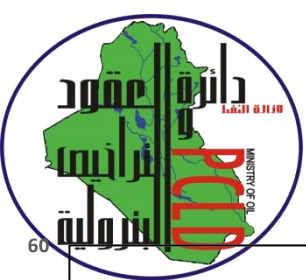
التنفقات الرأسمالية: 4.57

الكويت

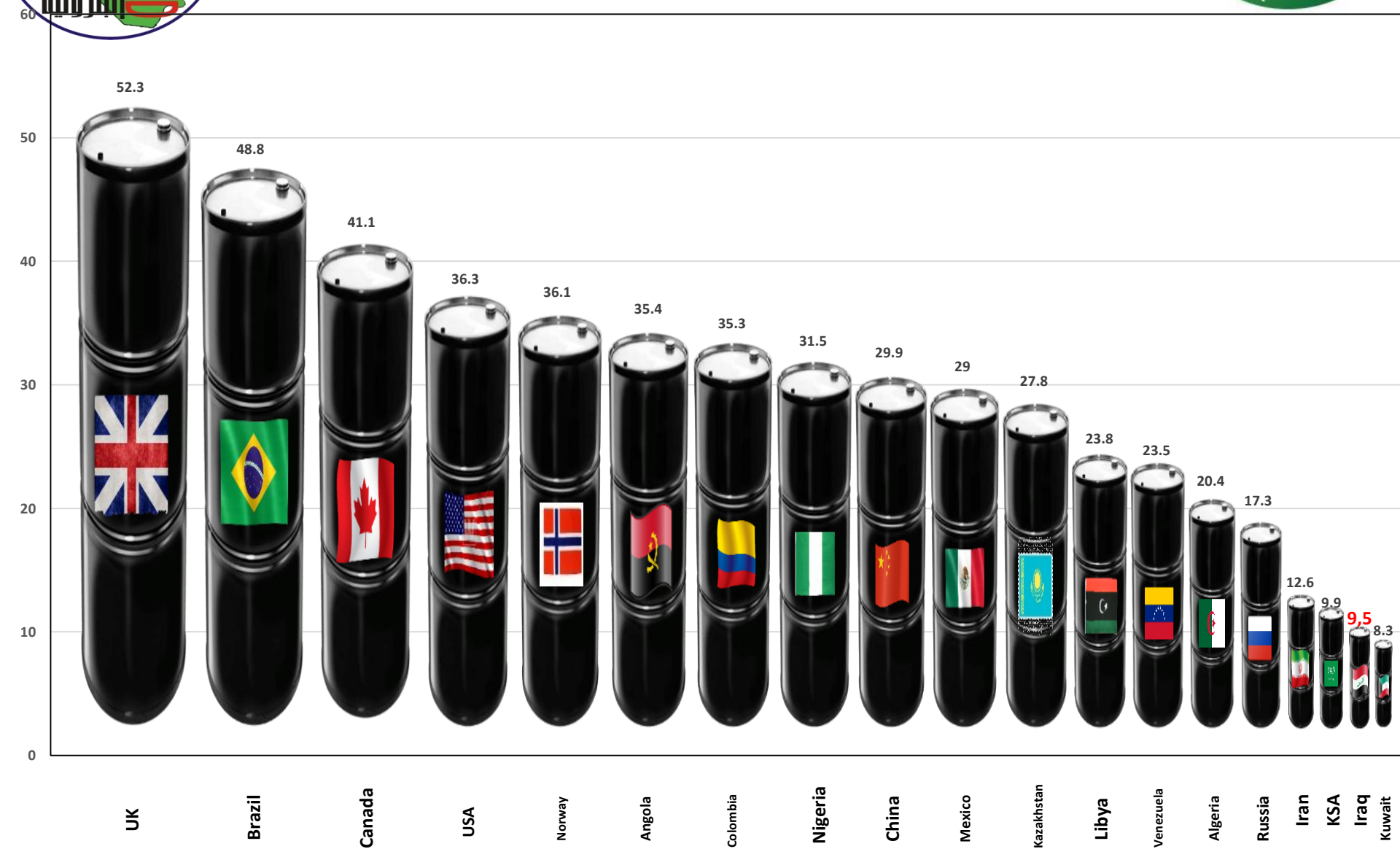
تكلفة البرميل: 8.5

التنفقات التشغيلية: 4.8

التنفقات الرأسمالية: 3.7



عقود الخدمة لجولات التراخيص



توضيح حول الكلفة الكلية لإنتاج البرميل.

١. تم تقسيم الكلفة الرأسمالية على فترة تنفيذ العقود من بداية سنة ٢٠١٠ الى نهاية سنة ٢٠١٨، أي لفترة (٩) تسع سنوات فقط، وهذا ليس بصحيح، حيث أن الكلف الرأسمالية ينبغي أن يتم توزيعها على مدة العقد على الأقل، أي لمدة (٢٠) سنة استناداً الى مبدأ الاندثار.
٢. ولما كانت فترة الـ (٩) سنوات تمثل (٤٥%) من مدة العقد، ففي هذه الحالة يُفترض اعتبار (٤٥%) من الكلف الرأسمالية لأغراض حساب كلفة إنتاج البرميل الكلية.
٣. **وعند تطبيق ذلك فإن الكلفة الكلية لإنتاج البرميل لغاية نهاية سنة ٢٠١٨ ستكون مساوية الى (٤,٣) دولار بدلاً من (٩,٥) دولار.**
٤. من الجدير بالذكر أن مدد بعض العقود أصبحت (٢٥-٣٠) سنة بعد تعديل هذه العقود بدلاً من (٢٠) سنة.

عقود الخدمة لجولات التراخيص

سابع عشر. جولات التراخيص أعادت الشركات الأجنبية ... ما حقيقة ذلك؟؟؟

١ - إن محدودية القدرات والإمكانيات البشرية والفنية والمالية لوزارة النفط وشركاتها جعل من الوزارة غير قادرة على تطوير الحقول النفطية والغازية وزيادة الإنتاج بشكل ملموس، واضطرها للاستعانة بالإمكانات المالية والفنية والخبرات والتكنولوجيا التي تمتلكها شركات النفط العالمية.

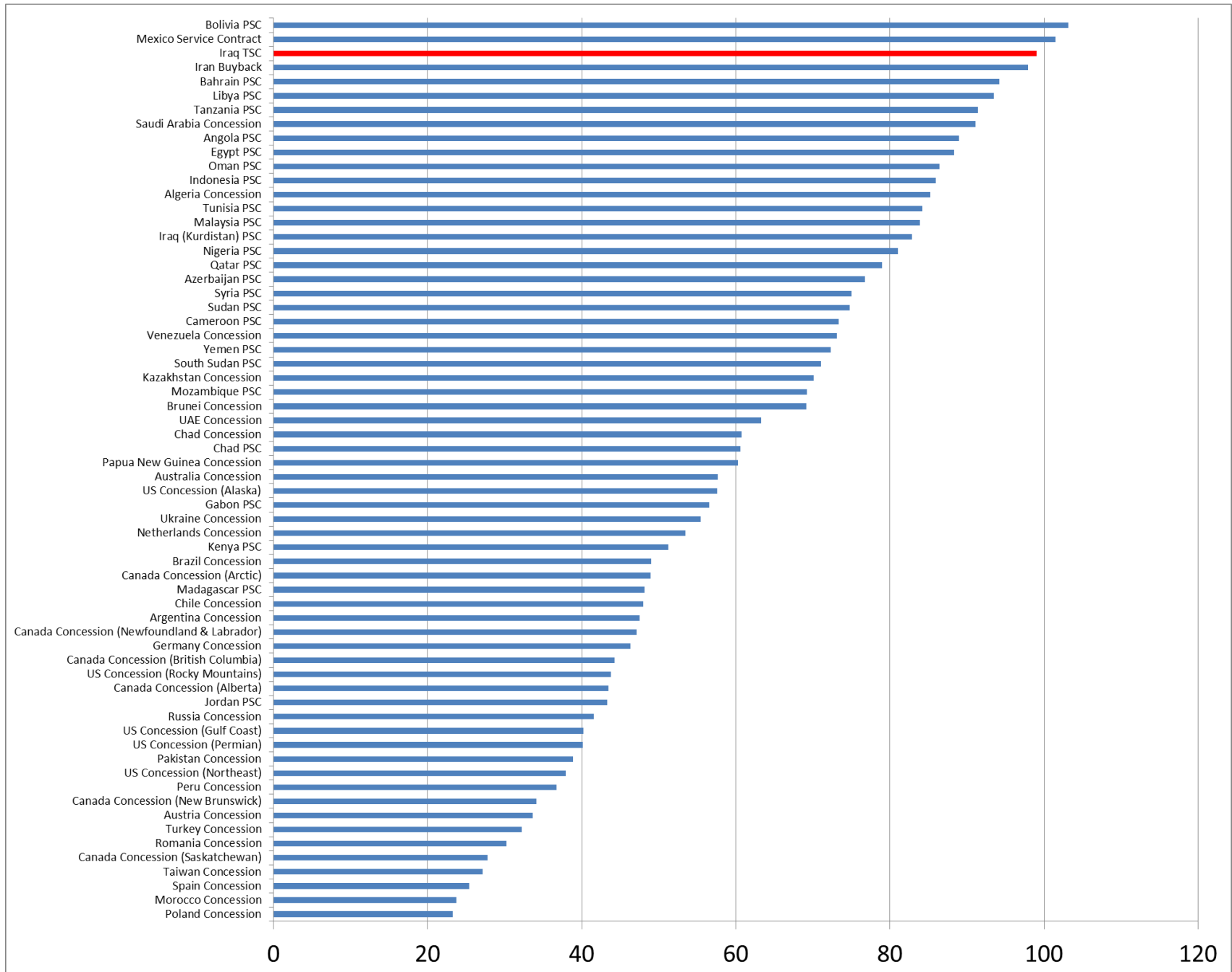
٢ - إن عملية التأهيل المسبق لشركات النفط العالمية التي قامت بها الوزارة قد أثبتت أن لا نفوذ ولا سيطرة لأية شركة نفطية مهما كانت جنسيتها على الوزارة للحصول على أي عقد، بل أن الجانب المهني هو الفاصل في الأمر، بالإضافة الى عملية التنافس الشفافة والعلنية في اختيار العروض الأفضل التي تقدمها الشركات المؤهلة.

٣ - كانت هناك مقولات أن الشركات الأمريكية سوف تسيطر وتهيمن على صناعة النفط العراقية، وخاصةً الاستخراجية منها. ولكن الحقيقة أن هناك شركتين أمريكيتين فقط حصلتا على عقود في الجولة الأولى هما : أكسون موبل (حقل غرب القرنة - ١) ولاحقاً باعت (٤٥%) من حصتها في العقد، وشركة أوكسيدنتال (حقل الزبير) والتي انسحبت من العقد واستحوذت شركة نفط البصرة على حصتها.

عقود الخدمة لجولات التراخيص

- ٤ - لم يحدث أن حاولت أية جهة سياسية أو سفارة أجنبية ممارسة الضغط على الوزارة بهدف الحصول على عقد لصالح شركة معينة. وذلك لأن المعايير والشروط والإجراءات التي وضعتها الوزارة لجولات التراخيص قد أصبحت موضع احترام وقبول من قبل الجميع كما ان الوزارة لم تسمح بخرقها.
- ٥ - من جانب آخر فان الاستعانة بالشركات النفطية العالمية يساعد في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني للبلد، حفاظاً من هذه الشركات على مصالحها المالية وتحقيق أرباحها.
- ٦ - ومن الجانب الاقتصادي، فقد تحققت المصلحة العليا للعراق في عقود الخدمة، حيث وصلت عوائد الدولة الى نسبة أكثر من (٩٠%) من العوائد المالية الكلية للإنتاج تحت عقود الخدمة.
- ٧ - تُصنف عقود الخدمة لوزارة النفط من حيث تحقيقها للمصلحة الاقتصادية للعراق - حسب وود ماكينزي - في المرتبة الثالثة بعد عقود المشاركة بالإنتاج لبوليفيا وعقود الخدمة للمكسيك.

Government Take % at \$50/B (Source Wood Mackenzie)



عقود الخدمة لجولات التراخيص

ثامن عشر. معدلات إنتاج الذروة.

اعتماداً على الدراسات الجيولوجية والمكمنية المتوفرة لدى وزارة النفط وشركاتها، سواءً المُنفذة منها من قبل دوائر وشركات الوزارة أو الشركات الأجنبية (فترة مذكرات التعاون)، حددت وزارة النفط معدلات إنتاج الذروة لكل حقل من الحقول المُنْتَجة (جولة التراخيص الأولى) أو الحقول الخضراء (جولة التراخيص الثانية) وكذلك المخطط الزمني لمعدلات الإنتاج لغرض وضع خطط تطوير الحقول، بالإضافة إلى كلف التطوير والمخطط الزمني للاستثمار من أجل استخدام هذه المعلومات في الموديل الاقتصادي لحساب أجر الربحية والمؤشرات الاقتصادية الأخرى لكل حقل. حيث تم اعتماد أجر الربحية لكل حقل كأحد عاملي التنافس بالإضافة إلى معدل إنتاج الذروة.

وقد كانت معدلات إنتاج الذروة للحقول (المُحددة من الوزارة) كما يلي:



عقود الخدمة لجولات التراخيص

جولة التراخيص الأولى:

-- الرميـــــلة : (١,٧٥٠) ألف برميل / يوم

-- الزيبيـــــر : (٤٠٠) ألف برميل / يوم

-- غرب القرنة - ١ : (٦٠٠) ألف برميل / يوم

-- ميســـــان : (٢٧٥) ألف برميل / يوم

جولة التراخيص الثانية:

-- غرب القرنة - ٢ : (٧٥٠) ألف برميل / يوم

-- مجنـــــون : (٧٠٠) ألف برميل / يوم

-- الغـــــراف : (١٥٠) ألف برميل / يوم

-- الحلفايـــــة : (٣٠٠) ألف برميل / يوم

-- بـــــدرة : (٨٠) ألف برميل / يوم



عقود الخدمة لجولات التراخيص

ولكون معدل انتاج الذروة كان أحد عاملي التنافس، فقد بالغت شركات النفط العالمية في مقدار هذا المعدل لإنتاج الذروة للحصول على نقاط مُفضلة أكثر لغرض الفوز بالعقود. وكانت معدلات الذروة التي قدمتها هذه الشركات في عروضها التنافسية وللحقول المذكورة أنفاً كما يلي:

-- الرميـــــلة : (٢,٨٥٠) ألف برميل / يوم

-- الزبيـــــر : (١,٢٠٠) ألف برميل / يوم

-- غرب القرنة - ١ : (٢,٨٢٥) ألف برميل / يوم

-- ميســـــان : (٤٥٠) ألف برميل / يوم

-- غرب القرنة - ٢ : (١,٨٠٠) ألف برميل / يوم

-- مجنـــــون : (١,٨٠٠) ألف برميل / يوم

-- الغـــــراف : (٢٣٠) ألف برميل / يوم

-- الحلفايـــــة : (٥٣٥) ألف برميل / يوم

-- بـــــدرة : (١٧٠) ألف برميل / يوم

عقود الخدمة لجولات التراخيص

ولكن تبين لاحقاً إن هذه الشركات غير قادرة على تحقيق معدلات الذروة الذي تنافست على أساسه وحصلت على العقود بموجبه. وإدراكاً من وزارة النفط بعدم إمكانية تحقيق هذه المعدلات من الناحية العلمية والفنية البحتة سعت الى تخفيض معدلات إنتاج الذروة لبعض الحقول وهي:

-- الرميــــــــــــلة : (٢,١٠٠) ألف برميل/ يوم

-- الزبيــــــــــــر : (٧٥٠) ألف برميل/ يوم

-- غرب القرنة - ١ : (١,٦٠٠) ألف برميل/ يوم

-- غرب القرنة - ٢ : (٨٠٠) ألف برميل/ يوم

-- الحلفايــــــــــــة : (٤٠٠) ألف برميل/ يوم

وأن الأسباب التي دعت الوزارة الى تخفيض معدلات إنتاج الذروة، بالإضافة الى الأسباب الفنية هي ما يلي:

عقود الخدمة لجولات التراخيص

١. عدم توفر البنية التحتية التي تتلاءم مع حجم الإنتاج من حيث منظومة الخزن والنقل والتصدير.
٢. عدم اليقين في قابلية الأسواق العالمية على استيعاب هذه الزيادة الكبيرة في الإنتاج والتي ستكون معروضة للتصدير.
٣. التأثير المتوقع لهذه المعدلات العالية على انخفاض أسعار النفط الخام بسبب زيادة العرض الذي لا يتناسب مع الطلب.
٤. الكلف الكبيرة جدا المطلوبة للتطوير الشامل للحقول والمتمثلة بكلف حفر الآبار، أنابيب الجريان والمنشآت السطحية المختلفة.

عقود الخدمة لجولات التراخيص

٥. كون فترة إنتاج الذروة لبعض الحقول قصيرة نسبياً، حيث أن المنشآت السطحية التي سيتم بناؤها سوف تُستخدم لمعالجة معدلات إنتاج الذروة لفترة الذروة فقط، وبعد ذلك ستكون فيها طاقة إضافية معطلة أو فائضة عندما ينخفض الإنتاج وسينعكس ذلك في زيادة كلفة إنتاج البرميل.

٦. لتحقيق معدلات إنتاج الذروة بموجب بنود العقود، يتطلب الأمر شراء مواد ومعدات وأجهزة بأعداد كبيرة جداً، إضافة إلى الحاجة لاستخدام الكثير من أبراج الحفر بما لا يتناسب مع قابلية السوق العالمية على توفير ذلك مما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار والأجور والكلف إلى مستويات عالية وغير مسبقة وهذا سيساهم في تضخيم الكلف البترولية بشكل كبير.

عقود الخدمة لجولات التراخيص

مقارنة بين معدلات انتاج الذروة للوزارة والمعدلات التي تم تخفيضها

<u>الحقل</u>	<u>الأصل</u>	<u>الجديد (المُخَفَض)</u>
الرميلة :	١,٧٥٠	٢,١٠٠ (١,٨٠٠)
الزبير :	٤٠٠	٧٥٠
غرب القرنة - ١ :	٦٠٠	١,٦٠٠
غرب القرنة - ٢ :	٧٥٠	٨٠٠
الحلفاية :	٣٠٠	٤٠٠
بـدرة :	٨٠	٧٥
ميسان :	٢٧٥	٣٠٠

اللون البرتقالي يمثل الأرقام التي قد يتم تخفيض معدل الإنتاج إليها في حال حصول الموافقة على ذلك.



عقود الخدمة لجولات التراخيص

تاسع عشر. ماذا لو تحققت معدلات إنتاج الذروة ؟؟؟؟؟؟

أن معدلات إنتاج الذروة الكلية لعقود الخدمة لجولتي التراخيص الأولى والثانية تبلغ (١٢,٠٩٠) ألف برميل يومياً من أحد عشر حقلاً نفطياً في شمال ووسط وجنوب العراق، وكان من المفروض تحقيقها في سنة ٢٠١٧ استناداً الى الالتزامات التعاقدية للشركات المقاوله.

فاذا افترضنا أن كلاً من وزارة النفط والشركات المقاوله قد أصرت على تحقيق هذه المعدلات في موعدها، لكان حدث ما يلي:

١. إنفاق مبالغ مالية تصل الى حوالي (١٦٠) مليار دولار وربما أكثر. ولو أخذنا بنظر الاعتبار ما تم إنفاقه لغاية نهاية سنة ٢٠١٧ والبالغ (٦٤) مليار دولار تقريباً، فإن الفارق يساوي (٩٦) مليار دولار، أي بمعدل سنوي مقداره (٢٤) مليار دولار للسنوات ٢٠١٤ – ٢٠١٧ بالإضافة الى ما تم صرفه.

٢. تكون كمية انتاج النفط في سنة ٢٠١٨ فقط حوالي (٤,٤١٢) مليار برميل (اعتمادا على معدل الذروة أعلاه) مقارنةً بالمتحقق الفعلي البالغ (١,٣٢٤) مليار برميل، وسيكون الفارق (٣,٠٨٨) مليار برميل، وهذا يعني:



عقود الخدمة لجولات التراخيص

- أ. عدم إمكانية تصدير هذه الكمية من النفط الخام، ليس فقط لاعتبارات الالتزام بسقف الإنتاج المُحدد من قبل الأوبك، بل لعدم حاجة السوق الى هكذا كمية.
- ب. قيام الوزارة بالطلب من الشركات المقاوله تخفيض الإنتاج (Curtailment) بمقدار (٣,٠٨٨) مليار برميل لعدم توفر طاقة الخزن الكافية.
- ج. دفع مبلغ مقداره (٤,٤٤٧) مليار دولار الى الشركات المقاوله في سنة ٢٠١٨ فقط عن تخفيض الإنتاج كأجور ربحية باعتبار أن معدل أجر الربحية هو (١,٤٤) دولار للبرميل، وذلك تنفيذاً لأحكام عقود الخدمة. (معدل أجر الربحية محسوب للفترة من ٢٠١٠ الى نهاية ٢٠١٨).

٣. عدم تجاوز فترات إنتاج الذروة من جميع الحقول (٢-٣) سنوات في أحسن الأحوال وبعد ذلك ستكون لدى الوزارة منشآت ذات طاقات فائضة مُعطلة.

٤. الضرر الكبير الذي يصيب جميع المكامن نتيجة الإنتاج القسري في فترات إنتاج الذروة والذي يجعل العديد منها غير قادرة على الإنتاج حتى بمعدلات قليلة بعد ذلك.



عقود الخدمة لجولات التراخيص



٥. هبوط معدلات الإنتاج بشكل سريع جداً بعد فترات إنتاج الذروة مما يؤدي الى:

أ. تدهور الموارد المالية للحكومة الى مستويات متدنية جداً.

ب. هبوط إنتاج الغاز المصاحب الى معدلات واطئة بما ينعكس سلبياً وفجائياً على محطات الكهرباء والصناعات الأخرى.



عقود الخدمة لجولات التراخيص

أما إذا تحقق معدل إنتاج الذروة بمقدار (٨) ثمانية ملايين برميل يومياً بدلاً من (١٢,٠٩٠) برميل يومياً، فإنه بالإضافة الى زيادة الكلف:-

١. تكون كمية إنتاج النفط في سنة ٢٠١٨ فقط حوالي (٢,٩٢٠) مليار برميل مقارنةً بالمتحقق الفعلي البالغ (١,٣٢٤) مليار برميل، وسيكون الفارق (١,٥٩٦) مليار برميل، وهذا يعني:

أ. عدم إمكانية تصدير هذه الكمية من النفط الخام، ليس فقط لاعتبارات الالتزام بسقف الإنتاج المحدد من قبل الأوبك، بل لعدم حاجة السوق الى هكذا كمية.

ب. قيام الوزارة بالطلب من الشركات المقولة تخفيض الإنتاج (Curtailment) بمقدار (١,٥٩٦) مليار برميل لعدم توفر طاقة الخزن الكافية.

ج. دفع مبلغ مقداره (٢,٢٩٨) مليار دولار الى الشركات المقولة في سنة ٢٠١٨ فقط عن تخفيض الإنتاج كأجور ربحية باعتبار أن معدل أجر الربحية هو (١,٤٤) دولار للبرميل، وذلك تنفيذاً لأحكام عقود الخدمة.



عقود الخدمة لجولات التراخيص

عشرون. ماذا حققت عقود الخدمة لجولات التراخيص.

١. العوائد المالية

- أ- بلغت العوائد المالية للحكومة للفترة من ٢٠١٠ - ٢٠١٨ عن الإنتاج أكثر من (٥٧١) مليار دولار.
- ب - رسوم تأهيل الشركات النفطية العالمية = (١,٢٥٠) مليون دولار.
- ت - عوائد بيع حقائب المعلومات = (١١٦) مليون دولار.
- ث - هبات التوقيع غير المُستردة = (١,٢٣٠) مليار دولار.
- ج - مبلغ الضريبة الذي تمت جبايته = (٢,٥١٢) مليار دولار.
- ح - مبلغ حصة الشريك الحكومي من أجور الربحية = (١,٥٩٧) مليون دولار.

إضافةً الى الضريبة على رواتب منتسبي الشركات المقاوله وكذلك رسوم تسجيل الشركات ورسوم الكمارك وسمات الدخول والفحص الطبي... الخ.



عقود الخدمة لجولات التراخيص

٢. الفوائد الفنية والعلمية

- أ- استخدام التقنيات الحديثة في مجالات :
 - مسح وإزالة الألغام .
 - المسح الزلزالي.
 - حفر الآبار المائلة والأفقية.
 - منظومات مراقبة الإنتاج.
 - منشآت الإنتاج (عزل الغاز ومعالجة وحقن الماء).
- ب - نقل الخبرة المتراكمة لدى منتسبي الشركات المقولة الى العراقيين من خلال التعامل والعمل المشترك.
- ت- التدريب الموقعي "On-Job Training" أو الدورات التدريبية وورش العمل.
- ث- التطوير الأكاديمي من خلال البعثات الدراسية الى معاهد العلم والجامعات الأوروبية والأمريكية.
- ج- تطوير المختبرات ومراكز البحث وبناء مراكز بحث جديدة وتقديم الدعم والمساعدة الى الجامعات العراقية.
- ح- تطوير أساليب العمل والأماكنيات للشركات الوطنية مثل شركة المشاريع النفطية، شركة الحفر العراقية، شركة الاستكشافات النفطية من خلال تنفيذها للكثير من العقود الثانوية.
- خ- تدريب وتأهيل أعداد كبيرة من العراقيين لغرض تشغيلهم مع الشركات المقولة.

بالإضافة الى التأثير الإيجابي على تطور الأساليب الإدارية والتنظيمية لبعض المؤسسات العراقية ذات الصلة بتنفيذ العقود مثل وزارة البيئة، الهيئة العامة للضرائب والهيئة العامة للكمارك وغيرها.



عقود الخدمة لجولات التراخيص



٣. البنية التحتية

تم تنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية في بعض المحافظات التي تقع الحقول ضمن حدودها الإدارية كالمدارس والطرق ومحطات الكهرباء ومنظومات مياه الشرب وغيرها.

٤. الحقول النفطية والغازية

- أ - حفر مئات الآبار الإنتاجية وآبار حقن الماء.
- ب - بناء المنشآت السطحية الجديدة لعزل الغاز ومعالجة الغاز المصاحب في حقول الزبير، بدر، الغراف، الحلفاية، مجنون، الأحدب، ميسان وغرب القرنة - ٢.
- ت - مشاريع حقن الماء في الرميلة، غرب القرنة - ١ وغرب القرنة - ٢ والأحدب.
- ث - بناء المخيمات المؤقتة والدائمة.
- ج - إصلاح وبناء العديد من الطرق داخل الحقول والمؤدية إليها.
- ح - بناء منظومات مراقبة أمنية متطورة داخل الحقول.
- خ - إنشاء حرم كمركي في بعض الحقول لتسهيل إجراءات التخليص الكمركي.

٥. توفير فرص العمل

- أ- تشغيل الآلاف من العراقيين سواءً مع الشركات المقولة أو مع شركات الخدمات النفطية التي تنفذ العقود الثانوية.
- ب- إشترك الكثير من المقاولين الثانويين المحليين في تنفيذ المشاريع والعقود الثانوية.



عقود الخدمة لجولات التراخيص



واحد وعشرون. الغطاء القانوني لجولات التراخيص

إن الغطاء القانوني لعقود الخدمة لجولات التراخيص الذي استندت اليه وزارة النفط إبرام وتوقيع هذه العقود هي التشريعات الآتية :-

أ- المادة (١١١) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ التي نصت على أن:- (النفط والغاز هو ملك الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات) فهي تشير الى مبدأ عام نصت عليه أغلب الدساتير العراقية السابقة ولا تتضمن كيفية استغلال الثروة النفطية والغازية وبذلك فهي لا تصلح للاستناد عليها في وجوب التصديق على العقود النفطية لأنه في جميع الاحوال سواء كان استغلال هذه الثروة عن طريق الاستثمار المباشر او عن طريق الغير فأن ملكيتها تعود الى الشعب العراقي.



عقود الخدمة لجولات التراخيص



ب- الفقرة الاولى من المادة (١١٢) من الدستور التي تتعلق بإدارة الثروة البترولية المستخرجة من الحقول الحالية من قبل الحكومة الاتحادية وواضح ان الحكومة الاتحادية هي مجلس الوزراء وليست السلطة التشريعية، وان الادارة مفهوم عام يشمل كل ما يؤدي الى ادارة هذه الحقول المنتجة سواء بالأسلوب المباشر او من خلال الغير وهذا يعني ان للحكومة الاتحادية حق التعاقد مع الغير لتطوير هذه الحقول.



عقود الخدمة لجولات التراخيص



وعلى هذا الاساس يتضح ان هذه المادة لم تشترط صدور قانون للتصديق على العقود النفطية التي توقعها الحكومة الاتحادية، بل خولت الحكومة الاتحادية صلاحية ادارة الثروة البترولية وتطويرها، وهي صلاحية عامة ومرنة تشير الى حرية الحكومة الاتحادية في التصرف بما يؤدي الى تحقيق اعلى منفعة للشعب العراقي وان زيادة الانتاج من الحقول المنتجة وتطوير الحقول المكتشفة من خلال التعاقد مع الغير ووفق اسس تضمن مصالح العراق وسيادته هو تحقيق اعلى منفعة للشعب العراقي.



عقود الخدمة لجولات التراخيص



ج- المادة (١٥ / ثالثاً) من قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ التي نصت على ان (للشركة العامة حق المشاركة مع الشركات والمؤسسات العربية والأجنبية لتنفيذ أعمال ذات علاقة بأهداف الشركة داخل العراق) وبما أن شركات النفط الاستخراجية هي شركات عامة استناداً الى هذا القانون، لذلك يحق لها المشاركة وفقاً لنص المادة اعلاه وبما ان المشاركة اوسع من العقد، لذلك يحق لها التوقيع على هذه العقود دون الحاجة الى صدور قانون خاص بذلك .



عقود الخدمة لجولات التراخيص



د- المادة (١) من قانون تخصيص مناطق الاستثمار لشركة النفط الوطنية رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧ التي نصت على أن :-

• (تخصص وتمنح لشركة النفط الوطنية العراقية حصراً بموجب أحكام هذا القانون حقوق استثمار النفط والمواد الهيدروكربونية في جميع الأراضي العراقية بما في ذلك المياه الإقليمية وجرفها القاري والمصالح العراقية في منطقة الحياد).

• ولشركة النفط الوطنية العراقية ان تمارس فيها جميع العمليات المنصوص عليها في قانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية رقم (١١) لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته .



عقود الخدمة لجولات التراخيص



هـ - قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٨٧
الذي نص على :-

- دمج مركز شركة النفط الوطنية العراقية بمركز وزارة النفط .
- تحل الشركات المستحدثة محل الشركة الملغاة أينما ورد في القوانين والقرارات والأنظمة والتعليمات .
- يحل وزير النفط محل مجلس ادارة الشركة أينما ورد في القوانين والقرارات والأنظمة والتعليمات .



عقود الخدمة لجولات التراخيص



و- في جميع قوانين الموازنات العامة الاتحادية للسنوات السابقة للفترة من (٢٠١٠-٢٠١٨) وكذلك في قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة الحالية ٢٠١٩ تم تخصيص الأموال لتسديد المستحقات المالية للشركات الأجنبية المقاوله تحت عقود الخدمة لجولات التراخيص، ويُعتبر هذا إقراراً بقانونية هذه العقود.



عقود الخدمة لجولات التراخيص



ز - يُضاف الى ذلك أن المادة (٣٨) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٦، وكذلك المادة (٤٨) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٧ قد نصت على ما يلي:-

"تلتزم الحكومة الاتحادية ووزارة النفط بمراجعة عقود جولات التراخيص النفطية لتعديل بنود العقود بما يحفظ مصلحة العراق الاقتصادية ويدفع بزيادة الإنتاج النفطي وتخفيض النفقات وإيجاد آلية لاسترداد التكاليف بحيث تتلاءم مع أسعار النفط".



عقود الخدمة لجولات التراخيص



كذلك تضمن قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٨ المادة (٢١) التي نصت بالإضافة الى ما ورد أعلاه على "وعلى كافة الجهات الرقابية تقديم تقرير الى مجلس النواب حول إجراءات تنفيذ هذه المادة خلال السنة الحالية"

• واستناداً الى ذلك فقد تعاقدت وزارة النفط مع الاستشاري بتروتيم القاسم لمراجعة كافة عقود الخدمة لجولات التراخيص وكان رأي الاستشاري هو "إن مصلحة البلد تتطلب الاستمرار تحت العقود القائمة بدون تغيير في الوقت الحاضر".

- وقد عملت وزارة النفط على تخفيض النفقات للمشاريع التي يتم تنفيذها تحت عقود الخدمة.
- بالإضافة الى وضع معادلة تربط استرداد الكلف مع أسعار النفط، وأدخِلت هذه المعادلة في عقد الخدمة لحقل شرقي بغداد / الجزء الجنوبي الذي تم توقيعه بين شركة نفط الوسط وشركة جنهوا الصينية وفي عقود جولة الحقول الحدودية (الخامسة) التي لم يتم إقرارها لحينه من قبل مجلس الوزراء.



عقود الخدمة لجولات التراخيص



• فيما يتعلق بكتابة العقود باللغة الإنكليزية، فإن هذا الإجراء هو إجراء قانوني، كون أن كتابة العقد باللغة الإنكليزية نصت عليه المادة (عاشراً/ ١) من الضوابط رقم (٤) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤، والتي نصت على الآتي (تكتب العقود باللغة العربية أو اللغة الكردية أو كليهما وتكتب باللغة العربية أو الكردية أو اللغة الانكليزية اذا كان احد طرفي العقد أجنبياً) .

• ومن المعلوم للجميع أن احد اطراف عقود جولات التراخيص هو شركة أو ائتلاف شركات أجنبية والتي هي من جنسيات متعددة.



عقود الخدمة لجولات التراخيص

